حقيقة علاقة بوتين بالأوليغارشية الروسية

جمال واكيم
كاتب ومحلل سياسي

في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٢٣، حقّق الروس انتصاراً كبيراً في أوكرانيا من خلال الاستيلاء على مدينة باخموت أو أرتيوموفسك، لكن ما كان فريداً في هذا الانتصار أن قيادة الجيش الروسي لم تعلنه، بل مجموعة فاغنر، وهي منظمة شبه عسكرية روسية تعمل كشركة عسكرية خاصة ويملكها يفغيني بريغوجين، ما يطرح موضوع علاقة الأوليغارشيا الروسية بالدولة الروسية وبالسياسات التي ترسمها بقيادة الرئيس فلاديمير بوتين.

مجموعة فاغنر

يُعتقد أنَّ الجماعة نفذت عمليات عسكرية في عدة دول، بما في ذلك سوريا وليبيا وأوكرانيا. وفي الغالب، فإن أعضاءها هم من العسكريين الروس السابقين. وقد تم الكشف عن مجموعة فاغنر للمرة الأولى عام ٢٠١٤، عندما ظهرت تقارير تفيد بأنَّ مقاتليها كانوا يقاتلون إلى جانب مقاتلي جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك في شرق أوكرانيا. في واقع الأمر، فإن مجموعة فاغنر تعمل في مناطق وساحات من ضمن اهتمامات الدولة الروسية، وبالتالي فإن هذه المجموعة تشكل أداة للكرملين لتحقيق الأهداف الجيوسياسية لروسيا في ساحات صراع مثل أوكرانيا وروسيا وليبيا والسودان وأفريقيا جنوب الصحراء. ويطرح واقعاً أنَّ مجموعة شبه عسكرية خاصة، مثل مجموعة فاغنر، يملكها واحد من الروس الأثرياء، تشكل امتداداً للجيش والسياسة الخارجية الروسية تساؤلات عن الدور الذي أدته الأوليغارشيا الروسية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩١. والأوليغارشيون الروس هم رجال أعمال حصلوا على ثرواتهم عبر علاقاتهم مع الحكومة الروسية والنخبة السياسية في عهد الرئيس بوريس يلتسين (١٩٩١ - ٢٠٠٠). وفي عهد الرئيس فلاديمير بوتين، كان لهؤلاء الأوليغارشيين علاقات متذبذبة مع مؤسسات الدولة الروسية؛ فبينما دعموا صعود بوتين لمنع عودة الشيوعيين إلى السلطة، كان الرئيس الروسي يفكر في إعادة أولوية الدولة على حساب المصالح الخاصة للأوليغارشيا.

الأوليغارشيا الروسية تحت حكم بوتين

عندما وصل بوتين إلى السلطة عام ٢٠٠٠، كان هناك أوليغارشيا قوية في روسيا تسيطر على جزء كبير من اقتصاد البلاد. ومع ذلك، أوضح بوتين أن هدفه ليس القضاء على هذه الأوليغارشيا، بل جعلها تحترم قوانين الدولة الروسية ومصالحها. وقد حاول بعض الأوليغارشيين مواجهته من أجل الحفاظ على نفوذهم وتجنب دفع الضرائب للدولة، ما دفع الرئيس الروسي إلى الضرب بيد من حديد.

نتيجة ذلك، فرَّ بعض الأوليغارشيين الروس من البلاد، فيما رضخ الآخرون لمطالب بوتين بالالتزام بالمصالح العليا للدولة. لذلك، اتخذ بوتين إجراءات صارمة ضد أوليغارشيين، مثل ميخائيل خودوركوفسكي، وبوريس بيريزوفسكي، وسيرجي بولونسكي. وقد قبض على ميخائيل خودوركوفسكي، الذي كان في يوم من الأيام أحد أغنى الرجال في روسيا، عام ٢٠٠٣، وسجن بتهمة الاحتيال والتهرب الضريبي، وأمضى ١٠ سنوات في السجن، ثم فرّ من البلاد.

أما بوريس بيريزوفسكي، فكان أحد النافذين في الكرملين في عهد بوريس يلتسين، لكنه نُفي من روسيا عام ٢٠٠٠، وانتحر عام ٢٠١٣ في المملكة المتحدة. كذلك، فإن سيرجي بولونسكي، المطور العقاري ورجل الأعمال، تعرض لتحقيق جنائي من السلطات الروسية في أعقاب الأزمة المالية التي اندلعت عام ٢٠٠٨. وقد فرَّ إلى كمبوديا، لكن تم القبض عليه عام ٢٠١٣، وأُعيد إلى روسيا للخضوع للمحاكمة. من ناحية أخرى، اختار بعض الأوليغارشيين الخضوع لإرادة الدولة الروسية، وكان من بينهم أليشر عثمانوف ورومان أبراموفيتش وبوري ميلنر. وأليشر عثمانوف هو أحد أغنى الرجال في روسيا، وله صلات وثيقة ببوتين والكرملين. أما رومان أبراموفيتش، فهو مالك نادي تشيلسي الإنكليزي لكرة القدم، وله صلات وثيقة ببوتين. كذلك، فإن يوري ميلنر هو مستثمر تقني، وقد وُصف بأنه أحد مستشاري بوتين الموثوق بهم.

نخبة الكرملين

مع مرور الوقت، أصبح بوتين يعتمد بشكل متزايد على دائرة أصغر من الأوليغارشيين المعروفين بـ"نخبة الكرملين"، وهم يرتبطون ارتباطاً وثيقاً بالحكومة، وكانوا قادرين على ممارسة تأثير كبير في الأعمال والسياسة في روسيا. وقد عمل بوتين على تنمية العلاقات مع هؤلاء الأوليغارشيين واستخدام خبراتهم ومواردهم لدفع الأجندة السياسية للدولة الروسية في العالم، وخصوصاً في أوروبا.

إضافةً إلى الأوليغارشيين المذكورين أعلاه القريبين من بوتين، يجب أيضاً ذكر أندريه ميلينشينكو، مؤسس شركة الأسمدة والفحم "يوروكيم"، الذي يستثمر في شراء اليخوت الفاخرة والعقارات في أوروبا، بما في ذلك يخت بقيمة ٢٠٠ مليون جنيه إسترليني وممتلكات بقيمة ٢٥ مليون جنيه إسترليني في لندن. كذلك، فإن ميخائيل فريدمان هو أيضاً عضو في نخبة الكرملين، وهو المؤسس لمجموعة "ألفا" الروسية التي استثمرت في قطاع الاتصالات في أوروبا، بما في ذلك شراء مشغل اتصالات "أو٢" في المملكة المتحدة. أخيراً، يجب ذكر فيكتور فيكسيلبيرج، وهو رجل الأعمال الذي استثمر في شركات التكنولوجيا والتعدين في أوروبا، بما في ذلك شراء حصة في شركة "سولزر" الهندسية السويسرية وإقامة شراكة مع شركة "أندريتز" الهندسية النمساوية.

وقد استثمر هؤلاء الأوليغارشيون في أوروبا كجزء من إستراتيجية الدولة الروسية لبناء شراكات مع الدول الأوروبية في المجالات التي تهم الدولة الروسية. لذلك، استثمر الأوليغارشيون الروس بشراء العقارات الفاخرة في أوروبا، لا سيما لندن وإسبانيا وإيطاليا، وسيطروا على وسائل الإعلام في أوروبا، بما في ذلك العديد من الصحف والقنوات التلفزيونية ومنصات التواصل الاجتماعي. إضافة إلى ذلك، شاركت الأوليغارشيا الروسية في استخراج الموارد الطبيعية في أوروبا، ولا سيما في قطاع الطاقة. على سبيل المثال، تم تمويل مشروع خط أنابيب الغاز "نورد ستريم ٢" من قبل مجموعة من الشركات، بما في ذلك عملاق الغاز الروسي "غازبروم". يُشار إلى أنَّ غالبية هؤلاء الأوليغارشيين هم من اليهود، مثل رومان أبراموفيتش وديمتري ريبولوفليف وميخائيل فريدمان وفيكتور فيكسيلبرغ، فيما أليشر عثمانوف مسلم وأندريه ميلينشينكو مسيحي أرثوذكسي.

قد يثير ذلك تساؤلات، وخصوصاً أن عدد اليهود في روسيا يتراوح بين ٤٠٠ – ٥٠٠ ألف، وهم يمثلون أقل من ١٪ من السكان في روسيا. ومع ذلك، يؤكد المحلّلون أنَّ انتماءهم الديني لا يؤثر في ولائهم للكرملين ولا في سياسات الدولة. في الوقت نفسه، فإنَّ انتماءهم الديني يحميهم في الغرب ويساعدهم على توسيع أعمالهم هناك من دون عوائق من قبل الحكومات الغربية نتيجة حساسية أوروبا والولايات المتحدة تجاه قضية معاداة السامية بعد الحرب العالمية الثانية. وحتى الآن، أثبت هؤلاء الأوليغارشيون أنهم مفيدون للغاية للدولة الروسية الساعية لتحقيق أهدافها وحماية مصالحها في عالم يسيطر عليه الغرب حتى الآن.

ظهور مجموعة «فاغنر» وانتصارها في باخموت يطرح موضوع علاقة الأوليغارشيا بالدولة الروسية وبالسياسات التي ترسمها بقيادة الرئيس فلاديمير بوتين

هل حقاً يجرؤ الاحتلال على ضرب إيران عسكريًا؟

الخنادق

ضمن الخطة الخماسية لجيش الاحتلال، وُضعت الجمهورية الإسلامية الإيرانية وتطورها على المستوى النووي، على رأس الأولويات. حيث أعلن رئيس هيئة الأركان هرتسي هاليفي عن خطته التي تنشغل في عدة مجالات رئيسية، هي: "بناء الجيش، إيران والحرب متعددة الجبهات، المناورة الحديثة، الحدود الآمنة، الثقافة والمسؤولية والمبادرة للجندي في الميدان". فيما تأتي هذه الخطة وسط العديد من المآزق، التي لا يعاني منها فقط المستوى العسكري في الكيان، إنما كلّ مستوياته، جراء أزمة الانقسامات الداخلية، وتراجع ردع الجيش لاسيما بعد العدوان الأخير على قطاع غزّة، ومأزق وحدة الساحات من الجنوب الى الشمال، بالإضافة الى استمرار تصاعد المقاومة في القدس والضفة الغربية المحتلّة.

ادعى هاليفي أنّ إيران تطور من برنامجها النووي، وأنها تؤسس لمنشأة جديدة تحت الأرض بالقرب من "نطنز". وزعم هاليفي خلال حديثه في مؤتمر "هرتسيليا ٢٠٢٣"، أنّ "هناك تطورات سلبية محتملة في الأفق يمكن أن تدفعنا إلى اتخاذ إجراء عسكري". كذلك ادعى رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو أنّ "إسرائيل تفاجئ إيران دومًا". فيما، زعم بدوره رئيس مجلس الأمن القومي "الإسرائيلي"، تسحي هانغبي، أنّ "نتمنى ألا نضطر لحل حركي للنووي الإيراني، ونحن مستعدون أيضا لوضع لا يكون هناك مفر معه من المواجهة، لكننا نأمل أيضا أن يعمل الأمريكيون والعالم بأسره على منع واقع نووي".

الا أنّ إيران قرأت ادعاءات مسؤولي الاحتلال في سياق أنّ "العدو الصهيوني يكرّر هذه الأكاذيب منذ سنوات، ليثير الأجواء ضدنا"، حسب ما شدّد رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية، محمد إسلامي. وأضاف، على هامش اجتماع الحكومة الإيرانية، أنّه "في كل مرة يضيق فيها الخناق على الكيان الصهيوني إقليمياً وداخلياً، يبدأ بشن حربه النفسية، وتتزايد مزاعمه وأكاذيبه". وبناءً على مزاعم الاحتلال وخطته الجديدة للجيش، يُرجّح أنّ يذهب كيان الاحتلال نحو:

- استهداف لسفن ايرانية بالبحر، خاصة وأن وزير الجيش يوآف غالانت عرض خرائط لتواجد هذه السفن.

- الإمعان في الاغتيالات في الضفة الغربية والعمليات العسكرية هناك.
- أمّا المحلل العسكري يوني بن مناحيم فقد نقل أنّ "كبار المسؤولين الأمنيين الاسرائيليين يوصون باستئناف الاغتيالات في الخارج".

فهل يغامر الاحتلال بحرب واسعة متعددة الجبهات؟

تدرك مستويات الاحتلال أنّ تحركًا عسكريًا ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ليس الا إعلان حرب كبيرة ومتعددة الجبهات. في المقابل لا يزال الاحتلال غير قادر على الحسم أو وضع استراتيجية واضحة للتعامل مع غزة والمقاومة الفلسطينية خاصة بعد معركة "ثأر الأحرار" (٢٠٢٣/٥/٩) والتي كانت خلالها الجبهة الداخلية تحت مرمى الصواريخ، ومنها بعيدة المدى والتي أحدثت أضرارًا ودمارًا واسعين.

تدرك كافة مستويات الاحتلال أنّ أي تحرك عسكري ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية، لا يعني إلا إعلان حرب كبيرة ومتعددة الجبهات

«في الحرب الكبرى لن يكون مكان نهرب إليه»

في هذا الصدد، قال المفوض السابق للجنود في جيش الاحتلال، الجنرال يتسحاق بريك، أن "السيناريو المقبل على الدولة يتمثل بسقوط آلاف الصواريخ من خلال التهديد بحرب شاملة. قصف القوات الجوية ليس له تأثير على قدرات الجهاد الإسلامي وحماس، بدليل أن جهاز الأمن لا يوافق على التصريحات المفرطة حول تغيير ميزان الردع ضد غزة، لأن قصف سلاح الجو في الجولات العسكرية أمام غزة طقوس تكرر نفسها السنوات عديدة، ولا تجلب أي ردع للعدو، بل العكس هو الصحيح، لأن الوقت بين الجولات أصبح أقصر وأقصر". وتابع إنّ "الضربات الجوية لم تتمكن من خفض معدل إطلاق الصواريخ، بل تفشل في وقف وتيرتها حتى بصاروخ واحد".

التحليل الإخباري

طوارئ بايدن حول العراق.. خارج نطاق التغطية!

عادل الجبوري
موقع العهد الإخباري

أصدر الرئيس الأميركي جو بايدن الأسبوع الماضي مرسومًا يقضي بتمديد حالة الطوارئ الوطنية بخصوص الأوضاع في العراق وعلى امتداد عشرين عامًا مثّل تمديد حالة الطوارئ بخصوص العراق إجراء روتينيًا اعتاد عليه الرؤساء الاميركيون الذين تعاقبوا على دخول البيت الأبيض. فالعراق نجح في تجاوز مخاطر الحرب الأهلية والاقتتال الداخلي خلال الأعوام الأولى للاحتلال الأميركي وإفشال أجندات زرع الفتنة الطائفية رغم الكم الهائل من المصاعب التي واجهها. وكذلك نجح في المحافظة على الإطار العام للنظام السياسي الديمقراطي الجديد الذي أرادت قوى دولية وإقليمية إسقاطه وتفكيكه.

والحقيقة الأخرى التي لا تقل أهمية عنها هي أن الجزء الأكبر من المشاكل والأزمات والتحديات السياسية والأمنية والاقتصادية التي تعرض لها العراق خلال العقدين الماضيين بل وحتى قبلهما كانت تقف وراءها الولايات المتحدة الأميركية، إذ إنه كان بإمكانها لو صدقت في نواياها ومزاعمها أن تجنب العراق كثيرًا مما تعرض له، وخصوصًا ما يتعلق بمحاربة ومواجهة الجماعات والتنظيمات التكفيرية الإرهابية والبعثية، ناهيك عن إصلاح وتطوير القطاعات الخدمية من قبيل شبكات الكهرباء والماء والطرق والمستشفيات. والحقيقة الأخرى تتمثل في أن واشنطن كانت وما زالت تماطل في مغادرة العراق وانهاء وجودها العسكري فيه رغم الموقف الرسمي والبرلماني والشعبي المطالب بخروجها. ليس هذا فحسب، بل إنها تحرص على الأمساك بالمفاصل الاقتصادية والمالية والأمنية العراقية الحيوية سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

ومما لا شك فيه أن تمديد حالة الطوارئ في وقت يشهد العراق حالة من الاستقرار السياسي والامني ومظاهر حراك إصلاحي غير مسبوق على صعيد محاربة الفساد وتحسين الخدمات، يعكس إصرارًا أميركيًا على إبقاء الهيمنة على العراق، عبر التشبث بالقراءات والحقائق والمعطيات السابقة وتجاهل الحقائق والمعطيات الراهنة، وذلك من أجل تبرير استمرار وجودها وتدخلاتها فيه. وإلا أية حالة طوارىء يحتاجها بلد تجاوز الفتن الطائفية وانتصر على الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره وبات يمتلك حضورًا فاعلًا في محيطه الإقليمي ويعد عنصرًا إيجابيًا وبات في النهاية جزءًا من الحلول بعد أن كان جزءًا من المشكلات؟

يقول البعض إن هذا القانون يتيح للرئيس الأميركي أو بنطاق أوسع الإدارة الأميركية التحكم بالأصول المالية العراقية، وتحريك أو ارسال أي قوات عسكرية إضافية اذا ارتأى أن هناك ضرورة لذلك وأمور أخرى تتمحور حول تلك المضامين.

في السابق ربما كان ذلك متاحًا وممكنا بالنسبة لها، بيد أن الأحوال تغيرت والظروف تبدلت كثيرًا في العراق والمنطقة وحتى على الصعيد العالمي، ولم تعد أميركا تلك القوة العالمية التي تمسك بكل الخيوط وتتحكم بكل الأوراق وتفرض وجودها في كل مكان، بل إن صعود قوى عالمية وإقليمية إلى جانب مشاكل وأزمات مجتمعية واقتصادية داخلية جعلها تنكفئ وتبدو عاجزة في أغلب الأحيان وفاقدة لزمام الفعل والمبادرة. كل ذلك وغيره يظهر أن قانون تمديد حالة الطوارئ من قبل بايدن كما لو أنه لعب خارج الميدان أو حراك خارج نطاق التغطية!